

قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد

العراقي للمدة (1990-2015) باستخدام نموذج NARDL

أ.د. محمد صالح الكبيسي / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

الباحث/ تحسين محمود مثنى

تاريخ التقديم: 2018/3/18

تاريخ القبول: 2018/5/20

المستخلص

يهدف البحث إلى توضيح تأثير التضخم المستورد (الذي ينتقل من خلال ارتفاع الأسعار العالمية إلى الاقتصاد العراقي) على الأسعار المحلية ومن ثم على التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي إي على كلا من الاستيرادات والصادرات. من خلال زاويتين الأولى نظرية والثانية تطبيقية قياسية، إذ سيتم محاولة معرفة مدى تماثل التغيرات الايجابية والسلبية للتضخم المستورد على التجارة الخارجية، ولغرض الوصول إلى هدف البحث سيتم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات في وصف وتشخيص الظاهرة. فضلاً عن ذلك المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية من أجل الوصول إلى نموذج قياسي يوضح طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والتضخم المستورد في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)، وكان الاستنتاج الأهم أن نظام سعر الصرف المدار هو أقل الأنظمة تأثيراً بالتضخم المستورد وهذا يبدو واضحاً من خلال نسبة مساهمة التضخم المستورد بمعدل التضخم المحلي على الرغم من الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي على العالم الخارجي. أما أهم توصية خرج بها البحث فهي استخدام أنظمة اسعار صرف متعددة من أجل دعم بعض السلع والخدمات الضرورية أو التي لا يستطيع الاقتصاد العراقي توفيرها بالوقت الحالي، بالمقابل استخدام هذا نظام سعر الصرف لمنع دخول بعض السلع والخدمات التي تكون متوفرة محلياً أو فيها أضرار على المجتمع.

المصطلحات الرئيسية للبحث / التضخم المستورد، اسعار الصرف، الصادرات، الاستيرادات



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 107 المجلد 24

الصفحات 415.443

*البحث مستل من رسالة ماجستير



المقدمة

يعد التضخم المستورد من المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ لا يكاد جزء من العالم يخلو من هذه المشكلة، ويزداد تأثير التضخم المستورد على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. لذلك تحاول البلدان مواجهة التضخم والسيطرة عليه بشتى الطرق والوسائل والسياسات الاقتصادية، وتعد السيطرة على التضخم من أهم الأهداف الاقتصادية للمجتمع. ويعد التضخم المستورد احد المشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وذلك بسبب الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل هذا من جهة، ومن جهة أخرى الانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية من أجل سد الطلب المحلي وذلك بسبب عدم توفرها محلياً، أو عدم كفاية المعروض منها محلياً. وهذا يؤدي إلى أن يكون الاقتصاد العراقي عرضة للتأثر بالتغيرات الحاصلة في بلد المنشأ أو في السوق العالمية.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية بصورة عملية تطبيقية، فضلاً عن ذلك تسليط الضوء على مدى تأثير الاقتصاد العراقي بأسعار السلع المستوردة وتغيرات أسعار الصرف والتي تعد من أهم العوامل المؤدية إلى أحداث التضخم المستورد.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في استمرار الاعتماد على التجارة الخارجية (الاستيرادات من أجل سد فجوة الطلب) في ظل ضعف القطاعات الإنتاجية من تلبية الطلب المحلي الأمر الذي تسبب في حدوث التضخم المستورد والذي من شأنه التأثير سلباً على قرارات الاستثمار والادخار والإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وعرقلة الوصول إلى هدف تنويع الهيكل الإنتاجي.

فرضية البحث

تم الاعتماد على الفروض الآتية:-

- 1- هنالك آثار سلبية كبيرة وغير متماثلة للتضخم المستورد على حجم التجارة العراقية (الاستيرادات والصادرات) من خلال تأثير التضخم المستورد في الأسعار المحلية.
- 2- تعد نظم اسعار الصرف الثابتة الأقل نقلاً للتضخم المستورد عبر الدول.

هدف البحث

يهدف البحث إلى توضيح تأثير التضخم المستورد (الذي ينتقل من خلال ارتفاع الأسعار العالمية إلى الاقتصاد العراقي) على الأسعار المحلية ومن ثم على التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي إي على كلاً من الاستيرادات والصادرات. من خلال زاويتين الأولى نظرية والثانية تطبيقية قياسية، إذ سيتم محاولة معرفة مدى تماثل التغيرات الايجابية والسلبية للتضخم المستورد على التجارة الخارجية.

منهجية البحث

من أجل الاختبار والتحقق من فرضية البحث سيتم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات في وصف وتشخيص الظاهرة. فضلاً عن ذلك المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية من أجل الوصول إلى نموذج قياسي يوضح طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والتضخم المستورد في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015).

الحدود المكانية والزمنية للبحث

الحدود المكانية:- الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمنية:- 1990-2015.



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

هيكلية البحث

من أجل الوصول إلى هدف البحث تم تقسيم البحث إلى مبحثين، إذ خصص المبحث الأول إلى التضخم المستورد والتجارة الخارجية، وقد تضمن المبحث مطلبين، الأول: مقاييس ومؤشرات التضخم والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)، والثاني: التضخم المستورد وأنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتضخم، أما المبحث الثاني تطبيق نموذج NARDL، وقد تضمن مطلبين، الأول: تأطير نظري للأساليب القياسية المستخدمة، والثاني: الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي NARDL Model. ومن ثم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي في ضوئها تم وضع بعض التوصيات.

المبحث الأول / التضخم المستورد والتجارة الخارجية

المطلب الأول / مقاييس ومؤشرات التضخم والتجارة الخارجية في الاقتصاد

العراقي للمدة (1990-2015)

أولاً:- مقاييس التضخم

1- المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي

هو رقم قياسي يستعمل لقياس معدل التغير في أسعار السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وضرب حاصل القسمة في 100، وتولي العديد من المنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في قياس التضخم كمؤشر أو دليل لوجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد وذلك بسبب انه يشمل جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد المحلي. نلاحظ من خلال جدول (1) والشكل (1) أن المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ (0.05) في عام 1990 وارتفع في عام 1991 ليصل إلى (0.10) بسبب حرب الخليج الثانية واستمر بالارتفاع ليصل إلى (8.51) في عام 1995 وذلك بسبب فرض العقوبات الاقتصادية، ثم انخفض المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 ليصل إلى (7.44) وذلك بسبب تطبيق مذكرة التفاهم الخاصة بالنفط مقابل الغذاء والدواء، وعاود الارتفاع في عام 1997 ليصل إلى (14.26) واستمر بالتذبذب لغاية عام 2015 إذ بلغ (114.01) وهذا يعود إلى جملة من الأسباب لعل من أهمها رفع العقوبات الاقتصادية على العراق وتغيير النظام السياسي والتحول إلى اقتصاد السوق والزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام والتي أدت إلى زيادة الرواتب بشكل هائل وسياسة الانفتاح الاقتصادي وزيادة الاستيرادات الاستهلاكية بشكل كبير.

جدول (1)

يبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2015)

(مليون دينار)

المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي *	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	السنوات
0.05	119409450	55927	1990
0.10	42931151	42452	1991
0.20	56923363	115108	1992
0.43	74165353	321647	1993
2.15	77024081	1658326	1994
8.51	78657008	6695483	1995



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي
للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

7.44	87325628	6500925	1996
14.26	105871789	15093144	1997
11.99	142775620	17125848	1998
20.53	167878809	34464013	1999
44.75	112208511	50213700	2000
36.18	114190796	41314569	2001
39.14	104822921	41022927	2002
28.63	103334091	29585789	2003
52.27	101845262	53235359	2004
71.01	103551403	73533599	2005
87.38	109389941	95587955	2006
100.00	111455813	111455813	2007
13.02	1206265517	157026062	2008
104.76	124702847	130643200	2009
122.14	132687028	162064566	2010
152.30	142700217	217327107	2011
156.36	162587533	254225491	2012
156.34	174990175	273587529	2013
151.95	175335400	266420385	2014
114.01	182331154	207876192	2015

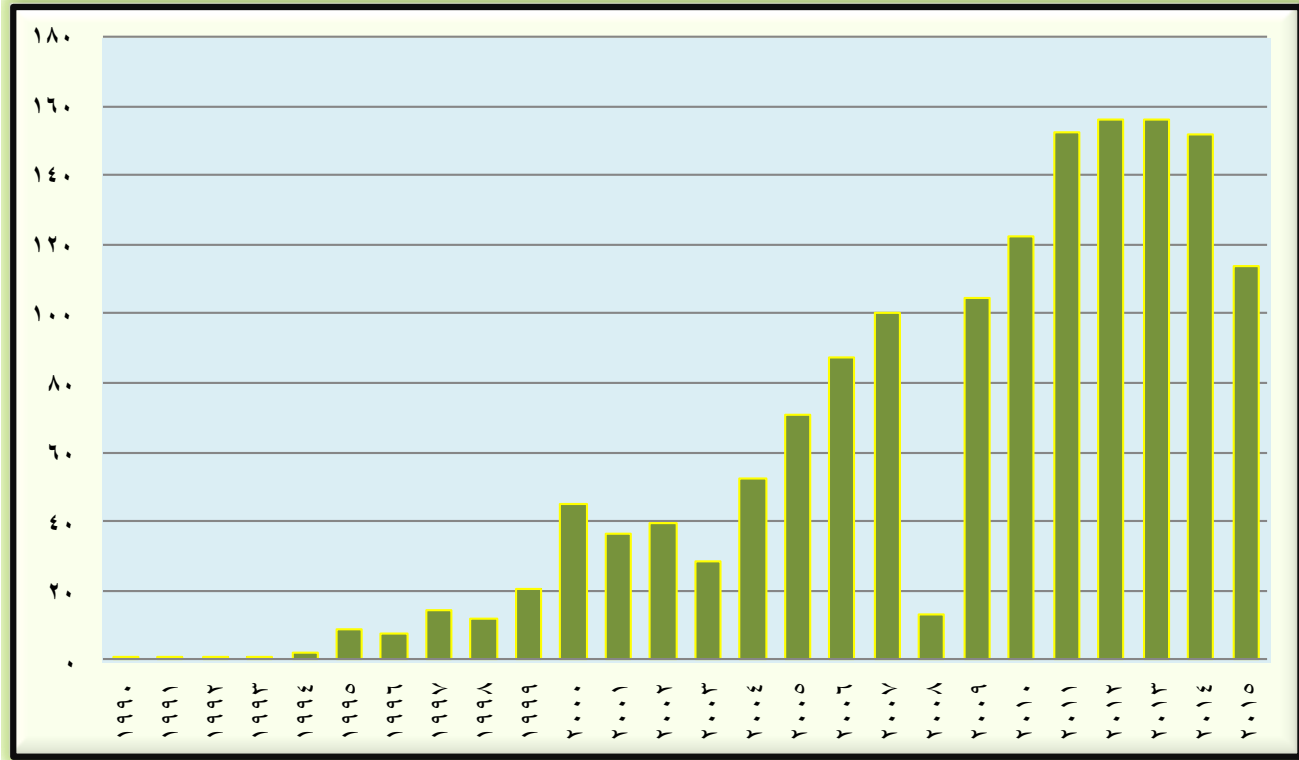
المصدر / وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية.
*من عمل الباحث وحسب المعادلة الآتية:

$$100 \times \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الاسمي)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)}} = \text{المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي}$$



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

شكل (1)
المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2015)



المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (1) .

2- معامل الاستقرار النقدي

ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا يقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم، نتيجة للاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات، ونلاحظ من خلال جدول (2) والشكل (3) أن قيمة معامل الاستقرار النقدي قد بلغت (-0.8) في عام 1991 وهذا يدل على الانخفاض في المستوى العام للأسعار، اما في عام 1992 فقد شهدت الأسعار ارتفاعاً ملحوظاً وذلك يبدو واضحاً من خلال قيمة معامل الاستقرار النقدي الذي بلغ (0.3) واستمرت الأسعار بالارتفاع لغاية عام 1995 وهذا يعزى لتأثير الحصار الاقتصادي في تلك الفترة، اما في عام 1996 فقد شهدت الأسعار انخفاضاً إذ بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي (-1.6) وهذا يعود إلى تطبيق مذكرة التفاهم الخاصة بالنفط مقابل الغذاء والدواء، وفي عام 1997 بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي (0.0) وهذا يعني استقرار المستوى العام للأسعار، اما في عام 1998 بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي (-0.5) وهذا يشير إلى انخفاض الأسعار، وفي عام 1999 شهدت الأسعار ارتفاعاً نسبياً كبيراً إذ بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي (0.1) وعاودت الأسعار إلى الاستقرار في عام 2000 إذ بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي (0.0) بمعنى أن التغيير في الكتلة النقدية تساوي التغيير في الناتج المحلي، واستمر المستوى العام للأسعار بالارتفاع والانخفاض طوال المدة 2001-2015 لتصل قيمة معامل الاستقرار النقدي في عام 2015 (0.1).



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي
للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

جدول (2)
يبين عرض النقد والنتائج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية ومعامل الاستقرار النقدي
للمدة (1990-2015)

(مليون دينار)

السنوات	عرض النقد m2 (1)	التغير في عرض النقد (2)	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (3)	التغير في الناتج المحلي الإجمالي (4)	معامل الاستقرار النقدي * (5)
1990	24869.1	—	55926.5	—	—
1991	35245.2	10376.1	42451.6	-13474.9	-0.8
1992	60371.8	25126.6	115108.4	72656.8	0.3
1993	117157.1	56785.3	321646.9	206538.5	0.3
1994	280378.6	163221.5	1658325.8	1336678.9	0.1
1995	778183	497804.4	6695482.9	5037157.1	0.1
1996	1098083.6	319900.6	6500924.6	-194558.3	-1.6
1997	1248714.6	150631	15093144	8592219.4	0.0
1998	165238.4	-1083476	17125847.5	2032703.5	-0.5
1999	1865366.3	1700128	34464012.6	17338165.1	0.1
2000	2223519	358152.7	50213699.9	15749687.3	0.0
2001	2849598.1	626079.1	41314568.5	-8899131.4	-0.1
2002	3672996.8	823398.7	41022927.4	-291641.1	-2.8
2003	6953420	3280423	29585788.6	-11437138.8	-0.3
2004	12254000	5300580	53235358.7	23649570.1	0.2
2005	14683617	2429617	73533598.6	20298239.9	0.1
2006	21080249	6396632	95587954.8	22054356.2	0.3
2007	26956076	5875827	111455813.4	15867858.6	0.4
2008	34919675	7963599	157026061.6	45570248.2	0.2
2009	45437918	10518243	130643200.4	-26382861.2	-0.4
2010	60386086	14948168	162064565.5	31421365.1	0.5
2011	72177951	11791865	217327107.4	55262541.9	0.2
2012	75466360	3288409	254225490.7	36898383.3	0.1
2013	87679504	12213144	273587529.2	19362038.5	0.6
2014	90727801	3048297	266420384.5	-7167144.7	-0.4
2015	82595493	-8132308	207876191.8	-58544192.7	0.1

المصدر / بيانات العمود (1) البنك المركزي العراقي / مديرية الإحصاء والأبحاث / النشرة السنوية.

بيانات العمود (2،4،5) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

بيانات العمود (3) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية.

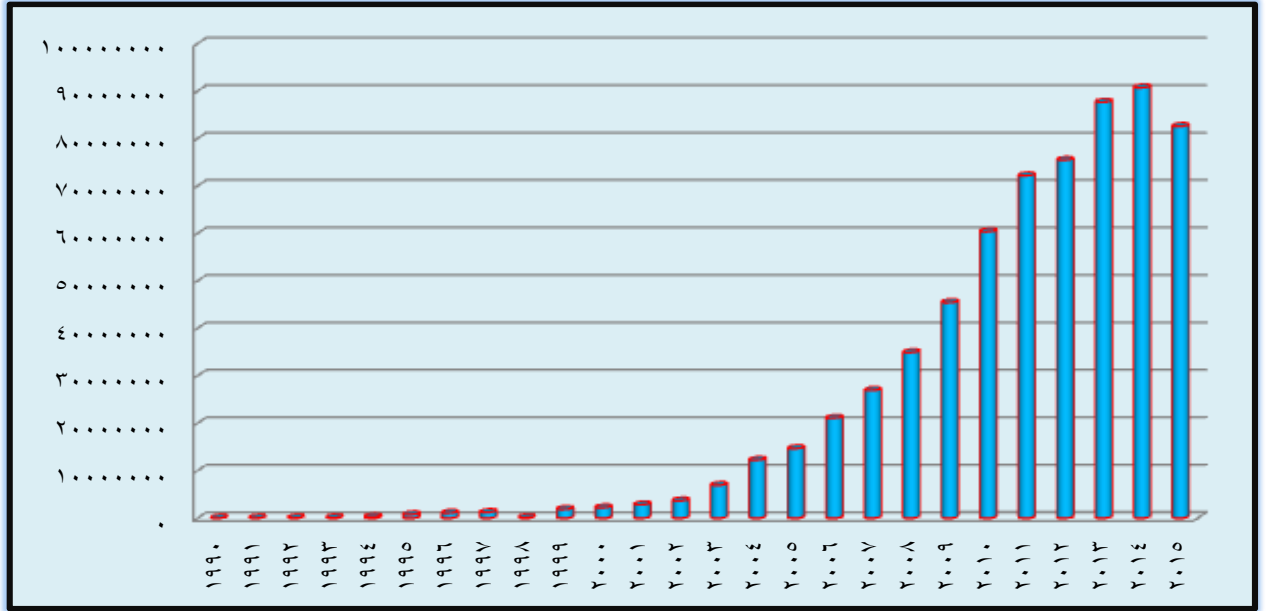
* من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2) وبحسب المعادلة الآتية :

$$\text{معامل الاستقرار النقدي} = \frac{\text{التغير في عرض النقد}}{\text{التغير في الناتج المحلي الإجمالي}}$$

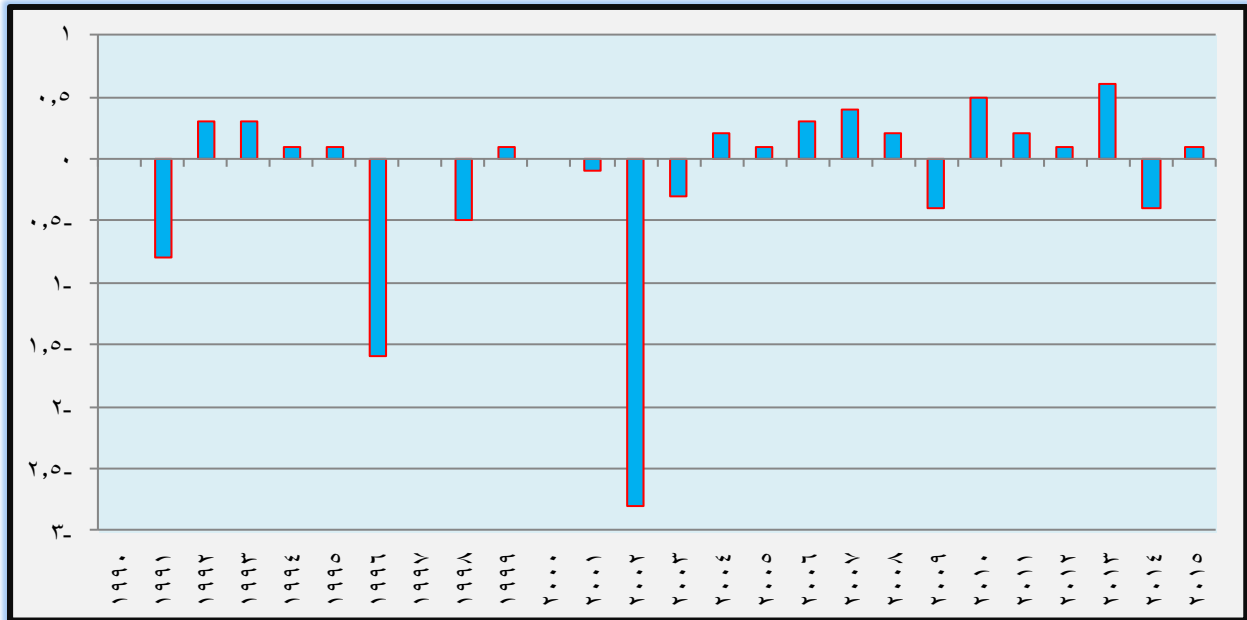


قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي
للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

شكل (2)
عرض النقد m2 للمدة (1990-2015)



المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (2) .



شكل (3) معامل الاستقرار النقدي للمدة (1990-2015)

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (2) .



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

ثانياً:- مؤشرات التجارة الخارجية

1- درجة الانفتاح الاقتصادي
من أجل بيان مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي نلجأ لحساب درجة الانفتاح الاقتصادي، إذ تشير ارتفاع هذه النسبة إلى مدى حساسية الاقتصاد العراقي بأحداث والتطورات العالمية. وكما موضح في الجدول أدناه :

جدول (3)

يبين الواردات والصادرات من السلع والخدمات والنتائج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي للمدة (1990-2015) بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

الانفتاح الاقتصادي *	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الصادرات من السلع والخدمات	الواردات من السلع والخدمات	السنوات
7.56	55926.5	4305.4	4154.2	1990
1.90	42451.6	547.8	1061.6	1991
0.96	115108.4	670.4	1541.0	1992
0.27	321646.9	243.0	1509.0	1993
0.05	1658325.8	589.8	1061.6	1994
0.01	6695482.9	360.0	1046.0	1995
0.01	6500924.6	595.6	1152.4	1996
53.09	15093144.0	9636521.0	6390612.4	1997
66.12	17125847.5	13340862.0	9306900.0	1998
69.16	34464012.6	26756096.0	20912665.6	1999
62.67	50213699.9	38013666.0	24922476.0	2000
63.39	41314568.5	26967420.0	25411295.7	2001
59.88	41022927.4	28949901.0	20179996.9	2002
77.12	29585788.6	22897246.2	22734254.4	2003
60.12	53235358.7	29956020.0	34050969.0	2004
57.87	73533598.6	39963945.0	45145710.0	2005
44.83	95587954.8	48780390.6	36914707.8	2006
37.05	111455813.4	51158039.1	31422753.0	2007
40.53	157026061.6	79028558.7	48249768.6	2008
39.34	130643200.4	51473565.0	51326145.0	2009
36.75	162064565.5	63880713.0	55232658.0	2010
36.09	217327107.4	96531318.0	60316542.0	2011
36.80	254225490.7	113151788.2	73980251.4	2012
33.71	273587529.2	108514489.6	75910914.2	2013
32.41	266420384.5	102738475.4	69948806.4	2014
26.85	207876191.8	58001417.1	53626567.5	2015

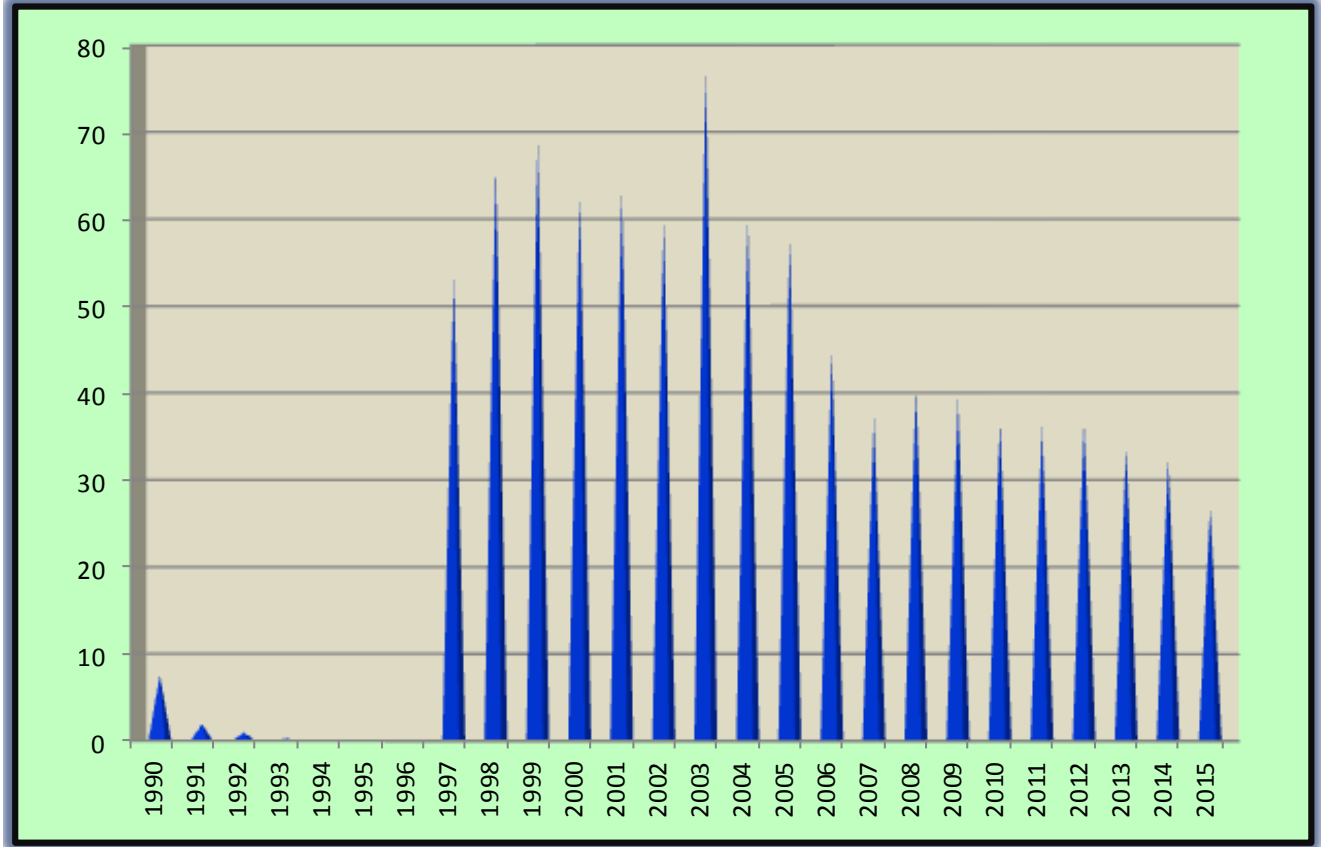
المصدر / وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية.
*من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (3) والمعادلة الآتية :

$$E = \frac{(M+X)/2}{GDP} \times 100$$



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

شكل (4)
الانفتاح الاقتصادي للمدة (2015-1990)



المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (3) .

نلاحظ من خلال جدول (3) والشكل (4) ان درجة الانفتاح الاقتصادي قد بلغت (7.56) في عام 1990، وقد انخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي في عام 1991 لتصل إلى (1.90) واستمرت بالانخفاض لتصل إلى أدنى مستوياتها في عام 1996 إذ بلغت (0.01) وهذا يعزى إلى فرض العقوبات الاقتصادية على العراق عام 1990، وقد ارتفعت درجة الانفتاح الاقتصادي في عام 1997 لتصل إلى (53.09) واستمرت بالارتفاع والانخفاض لتصل في عام 2002 إلى (59.88) وذلك بسبب تطبيق مذكرة التفاهم الخاصة بالنفط مقابل الغذاء والدواء والسماح للعراق بتصدير النفط الخام. أما في عام 2003 فقد ارتفعت درجة الانفتاح الاقتصادي لتصل إلى أعلى مستوياتها إذ بلغت (77.12) وهذا بسبب التحول في النظام الاقتصادي من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، فضلاً عن ذلك تدمير البنى التحتية وتوقف اغلب المشاريع الإنتاجية بسبب الحرب والإحداث التي رافقت تغيير النظام في نيسان عام 2003 وتحول الاقتصاد العراقي بشكل كبير إلى اعتماد اقتصاد السوق والانفتاح الكبير وغير المنضبط على السوق الخارجية، وفي عام 2004 انخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي لتصل إلى (60.12) واستمرت بالانخفاض لتصل في عام 2015 إلى (26.85) والسبب في ذلك هو ارتفاع صادرات العراق النفطية فضلاً عن ذلك ارتفاع أسعار النفط العالمية مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

2- الفائض أو العجز التجاري

نلاحظ من خلال جدول (4) أن الميزان التجاري قد حقق فائض في عام 1990 قد بلغ (151.2) مليون دينار، أما في عام 1991 فقد كان مقدار العجز في الميزان التجاري (-513.8) مليون دينار واستمر العجز ليصل إلى (-556.8) مليون دينار في عام 1996 وهذا بسبب الحصار الاقتصادي، أما في عام 1997 فقد حقق الميزان التجاري فائض مقداره (3245908.6) مليون دينار وذلك بسبب توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة عام 1996 والسماح للعراق بتصدير كميات محددة من النفط الخام واستمر الفائض ليصل إلى (162991.8) مليون دينار في عام 2003، أما في عامي 2004 و 2005 فقد كان مقدار العجز في الميزان التجاري (-4094949) مليون دينار و (-5181765) مليون دينار على التوالي وذلك بسبب إحداث نيسان عام 2003، أما في عام 2006 حقق الميزان التجاري فائض بلغ (11865682.8) مليون دينار بسبب إلغاء العقوبات الاقتصادية على العراق والسماح له بتصدير النفط الخام بحرية واستمر الفائض التجاري بالارتفاع والانخفاض ليصل في عام 2015 إلى (4374849.6) مليون دينار وهذا بسبب ارتفاع حجم صادرات العراق النفطية بفعل جولات التراخيص، فضلاً عن ذلك ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام.

جدول (4)

يبين الصادرات والواردات من السلع والخدمات والعجز أو الفائض التجاري للمدة (1990-2015)
بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

السنوات	الصادرات من السلع والخدمات	الواردات من السلع والخدمات	العجز أو الفائض التجاري *
1990	4305.4	4154.2	151.2
1991	547.8	1061.6	-513.8
1992	670.4	1541.0	-870.6
1993	243.0	1509.0	-1266
1994	589.8	1061.6	-471.8
1995	360.0	1046.0	-686
1996	595.6	1152.4	-556.8
1997	9636521.0	6390612.4	3245908.6
1998	13340862.0	9306900.0	4033962
1999	26756096.0	20912665.6	5843430.4
2000	38013666.0	24922476.0	13091190
2001	26967420.0	25411295.7	1556124.3
2002	28949901.0	20179996.9	8769904.1
2003	22897246.2	22734254.4	162991.8
2004	29956020.0	34050969.0	-4094949
2005	39963945.0	45145710.0	-5181765
2006	48780390.6	36914707.8	11865682.8
2007	51158039.1	31422753.0	19735286.1
2008	79028558.7	48249768.6	30778790.1
2009	51473565.0	51326145.0	147420
2010	63880713.0	55232658.0	8648055
2011	96531318.0	60316542.0	36214776
2012	113151788.2	73980251.4	39171536.8
2013	108514489.6	75910914.2	32603575.4
2014	102738475.4	69948806.4	32789669
2015	58001417.1	53626567.5	4374849.6

المصدر / وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية.
*من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4) والمعادلة الآتية: -



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

العجز أو الفائض التجاري = الصادرات من السلع والخدمات - الواردات من السلع والخدمات.
المطلب الثاني / التضخم المستورد وأنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتضخم

أولاً:- احتساب التضخم المستورد في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)
نلاحظ من خلال جدول (5) ان التضخم المستورد في العراق بلغ (0.641) في عام 1990، وانخفض التضخم المستورد في عام 1991 ليصل إلى (0.236) واستمر بالانخفاض ليصل إلى أدنى مستوى له في عام 1996 إذ بلغ (0.001) وذلك بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وانخفاض الاستيرادات إلى أدنى مستوياتها إذ بلغت في عام 1995 (1046.0) مليون دينار وعاود التضخم المستورد بالارتفاع بسبب توقيع العراق مذكرة التفاهم الخاصة بالنفط مقابل الغذاء والدواء مع الأمم المتحدة عام 1996، إذ ارتفع التضخم المستورد في عام 1997 ليصل إلى (2.403) وقد بلغ التضخم المستورد في عام 1998 (2.809) وهو أعلى ارتفاع بلغه خلال مدة البحث والسبب في ذلك يعود إلى زيادة الاستيرادات إذ بلغت (9306900.0) مليون دينار، فضلاً عن ذلك ارتفاع معدل التضخم العالمي إلى (5.1)، وانخفض التضخم المستورد في عام 1999 ليصل إلى (1.976)، أما في عام 2003 بلغ التضخم المستورد (2.533) وذلك بسبب زيادة الاستيرادات والانفتاح الاقتصادي فضلاً عن انخفاض العرض بسبب تخريب البنى الإنتاجية المحلية مما أدى إلى انخفاض الدخل القومي الإجمالي ليصل إلى (29618507.0) مليون دينار في نفس العام، واستمر التضخم المستورد بالارتفاع والانخفاض إذ بلغ عام 2005 (2.541)، أما في عامي 2006 و 2007 فقد انخفض التضخم المستورد إلى (1.714) و(1.472) على التوالي وذلك بسبب الوضع الأمني المتردي وما رافقه من أحداث في تلك المدة مما أدى إلى انخفاض الاستيرادات في عامي 2006 و 2007 لتبلغ (36914707.8) و(314122753.0) على التوالي، وشهد التضخم المستورد ارتفاعاً في عام 2008 إذ بلغ (2.596) وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي إلى (8.9) في نفس العام والسبب في ذلك هي الأزمة المالية، ثم انخفض التضخم المستورد في عام 2009 (1.147) واستمر بالانخفاض ليصل إلى (0.414) في عام 2015 والسبب في ذلك إلى استهداف السياسة النقدية التضخم والعمل على استقرار اسعار الصرف وذلك من خلال النافذة الواحدة (مزداد العملة).

جدول (5)

يبين قيمة الاستيرادات من السلع والخدمات والنتائج القومي الإجمالي ومعدل التضخم العالمي والتضخم المستورد للمدة (1990-2015)

(مليون دينار)

السنوات	قيمة الاستيرادات من السلع والخدمات (1)	الدخل القومي الإجمالي (2)	معدل التضخم العالمي (3)	التضخم المستورد (4)
1990	4154.2	55089.2	8.5	0.641
1991	1061.6	41801.1	9.3	0.236
1992	1541.0	113829.1	7.7	0.104
1993	1509.0	321632.9	8.0	0.038
1994	1061.6	1658326.2	10.3	0.007
1995	1046.0	6693624.9	9.3	0.001
1996	1152.4	6498496.2	7.0	0.001
1997	6390612.4	14895735.8	5.6	2.403
1998	9306900.0	16897265.5	5.1	2.809
1999	20912665.6	33860186.2	3.2	1.976
2000	24922476.0	49897180.0	3.6	1.798
2001	25411295.7	41020010.2	4.0	2.478
2002	20179996.9	40319581.6	3.1	1.552
2003	22734254.4	29618507.0	3.3	2.533
2004	34050969.0	53311558.7	3.7	2.363



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي
للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

2.541	4.2	74622598.6	45145710.0	2005
1.714	4.5	96902093.4	36914707.8	2006
1.472	5.3	113163014.7	31422753.0	2007
2.596	8.9	165421918.9	48249768.6	2008
1.147	3.0	134264467.4	51326145.0	2009
1.179	3.5	163926503.5	55232658.0	2010
1.389	5.0	217091235.4	60316542.0	2011
1.129	3.9	255460517.9	73980251.4	2012
0.779	2.8	272998466.0	75910914.2	2013
0.074	2.8	2658014717.7	69948806.4	2014
0.414	1.6	207154168.9	53626567.5	2015

المصدر / بيانات العمود (1,2) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية.

بيانات العمود (3) Data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG

بيانات العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5) وحسب المعادلة الآتية :-

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الاستيراد}}{\text{قيم الناتج القومي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي.}$$

ثانياً:- أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتضخم

نحاول فيما يأتي أن نبحث في علاقة نظم أسعار الصرف بالتضخم، إذ أن أسعار الصرف الثابتة تسمح بالمحافظة على معدل تضخم منخفض وبالتالي يوفر مستوى عالي من الالتزام والصرامة بالنسبة للسياسات النقدية والمالية. وفي ظل هذا النظام تكون السلطة النقدية على استعداد للحفاظ على قيمة العملة المحلية، وتعمل على التخفيض من الآثار التضخمية للتوسع في العرض النقدي.

ففي دراسة قام بها صندوق النقد الدولي لمجموعة من العينات (الدول الصناعية، الدول منخفضة الدخل، والدول متوسطة الدخل) توصلت الدراسة إلى أن الدول التي اتبعت نظم أسعار صرف ثابتة كانت معدلات التضخم فيها (8%)، أما الدول التي اتبعت النظم الوسيطة لأسعار الصرف فقد بلغ معدلات التضخم فيها (14%)، أما بالنسبة للدول التي اتبعت النظم الحرة لأسعار الصرف فقد بلغ معدل التضخم فيها (16%). يمكن تبرير علاقة نظم أسعار الصرف بالتضخم وفقاً لنتائج الدراسة إلى عاملين مهمين هما:-

1- الانضباط: إن الدول التي تنتهج نظم أسعار الصرف الثابتة لها معدلات منخفضة لنمو العرض النقدي، مع وجود تكلفة كبيرة عند التخلي عن نظام ربط العملات، فمعدلات نمو العرض النقدي في حالة نظم أسعار الصرف الثابتة قدرت سنوياً بـ (17%)، أما بالنسبة للنظم الحرة لأسعار الصرف فقدرت بـ (30%)، وهذا بغض النظر عن مستوى الدخل في هذه الدول.

2- فضلاً عن ذلك فإن الطلب على النقود (بدافع الاحتياط) سوف يخفض من معدلات التضخم، هذا في الدول التي تنتهج نظم أسعار الصرف الثابتة، حيث يعزز من الثقة في قيمة العملة المحلية واستقرارها، وعليه فإن معدل دوران النقد سوف يكون أقل مع انخفاض ملحوظ في أسعار الفائدة المحلية، هذا في ظل المفهوم المطلق لمصادقية السياسة الاقتصادية. (Ghosh,1996,4).

بعد أن تطرقنا إلى نظم أسعار الصرف وعلاقتها بالتضخم نتطرق الآن إلى أثر مرور أسعار الصرف إلى أسعار الواردات ومن ثم الأسعار المحلية، بما أن المنتج الأجنبي المصدر للسوق المحلية يعتمد في إنتاجه على عملته الوطنية، وحيث تشهد هذه العملة ارتفاعاً مقابل العملة المحلية للبلد المستورد، يقوم هذا المصدر الأجنبي بنقل عبء تراجع قيمة العملة المحلية للمستورد والمنتج، وذلك برفع قيمة الواردات من مختلف السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية، وهو ما ينعكس بدوره على تكلفة الإنتاج وعلى أسعار السلع النهائية، ومن ثم يقوم كل من المستورد والمنتج بنقل عبء ارتفاع الأسعار إلى المستهلك النهائي. (Hufner and others, 2002, 4).



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

ثالثاً :- واقع اسعار الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)

نلاحظ من خلال جدول (6) والشكل (5) ان سعر الصرف الرسمي بلغ (4) دينار لكل دولار في عام 1990 وارتفع في عام 1991 ليصل إلى (10) واستمر بالارتفاع ليصل إلى (1674) في عام 1995 وهذا بسبب فرض العقوبات الاقتصادية ولجوء الحكومة إلى تمويل نفقاتها عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وفي عام 1996 انخفضت سعر الصرف الرسمي ليصل إلى (1170) وذلك بسبب تطبيق مذكرة التفاهم الخاصة بالنفط مقابل الغذاء والدواء، ومن ثم ارتفع سعر الصرف في عام 1997 إذ بلغ (1471) واستمر بالارتفاع ليصل في عام 2002 إلى (2085)، وانخفض سعر الصرف الرسمي في عام 2003 إذ بلغ (1936) واستمر بالانخفاض والارتفاع ليصل إلى (1247) في عام 2015 وذلك يعود إلى جملة من الأسباب منها تبديل العملة المحلية بعملة مقبولة وذات مواصفات عالية وغير قابلة للتزوير، فضلاً عن ذلك إصدار القرار 56 لسنة 2004 والذي تضمن استقلالية البنك المركزي العراقي وكذلك زيادة الاحتياطات النقدية من العملة الأجنبية بسبب زيادة الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط العالمية وبدء العمل بمزاد العملة.

جدول (6)

يبين تطور اسعار الصرف الرسمية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2015)

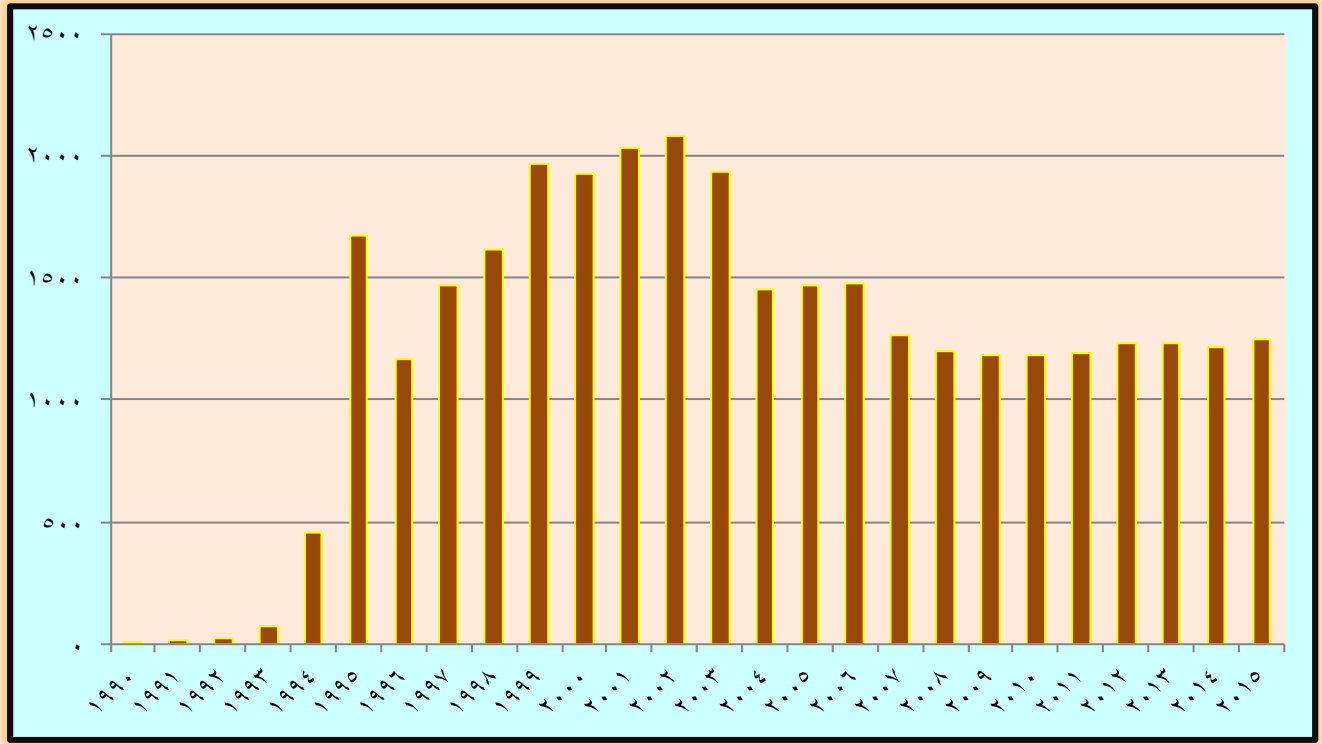
السنوات	سعر الصرف دينار / دولار أمريكي
1990	4
1991	10
1992	21
1993	74
1994	458
1995	1674
1996	1170
1997	1471
1998	1620
1999	1972
2000	1930
2001	2031
2002	2085
2003	1936
2004	1453
2005	1472
2006	1475
2007	1267
2008	1203
2009	1182
2010	1186
2011	1196
2012	1233
2013	1232
2014	1214
2015	1247

المصدر / البنك المركزي العراقي - مديرية الإحصاء والأبحاث.



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي
للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

شكل (5)
تطور اسعار الصرف الرسمية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)



المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (6)

المبحث الثاني / تطبيق أنموذج NARDL

المطلب الأول / تأطير نظري للأساليب القياسية المستخدمة

أولاً:- اختبارات السكون

يوجد هناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من مدى سكون السلسلة الزمنية، ومن أهم الاختبارات التي تستخدم ما يأتي :-

1- اختبار ديكي- فوللر الموسع Augmented Dickey – Fuller (ADF) Test

وتوجد ثلاث صيغ للأنموذج الذي يمكن استخدامه في حالة (ADF)

الصيغة الأولى: عدم وجود حد ثابت وعدم وجود اتجاه عام.

الصيغة الثانية: وجود حد ثابت فقط.

الصيغة الثالثة: وجود حد ثابت واتجاه عام. (عطية، 2005: 661).

2- اختبار فيليبس- بيرون Philips – Perron Test

يعد اختبار فيليبس- بيرون أفضل وأدق من اختبار ديكي – فوللر الموسع ولاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً، فضلاً عن ذلك عدم احتوائه على قيم متباينة للفروق وغير حساس لعدم توافر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدية، ومن مزايا اختبار فيليبس- بيرون الأخرى هي التخلص من آثار الارتباط الذاتي الذي يحدث في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) وذلك من خلال إجراء تعديل معلمي لتباين الأنموذج مع الأخذ بنظر الاعتبار وجود الارتباط الذاتي والذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة الزمنية،



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

وقد اعتمد اختبار فيليبس- بيرون على الطريقة غير المعيارية (Non-Parametrique) لتصحيح الارتباط الذاتي على عكس اختبار ديكي- فولر الموسع الذي يستخدم الطريقة المعيارية. (القدير، 2005:211).
ثانياً :- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن- جسيوس .

ينطوي هذا الاختبار على تقدير انموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive model (VAR) باستخدام دالة الإمكان الأعظم Maximum Likelihood Function وقد طور هذا النموذج من لدن جوهانسن (Johansen:1988) وجوهانسن- جسيوس (Johansen and Juselius:1990) لتجنب أوجه القصور التي ظهرت بها منهجية الخطوتين لأنجل وجرانجر Engle-Granger two step method. إذ يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك السابق، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن اختبار جوهانسن- جسيوس يكشف عن ما إذا كان هناك أكثر من متجه للتكامل المشترك في العلاقة موضع الدراسة. (آل طعمه، 2011، 211).

المطلب الثاني / الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي (NARDL Model)

أولاً:- توصيف الأنموذج

$$Im=a+b1Pt+b2Ex+u$$

إذ أن:-

Im: التضخم المستورد.

Pt: العجز أو الفائض في الميزان التجاري.

Ex: سعر الصرف.

ثانياً:- تقدير الأنموذج

1- اختبار جذر الوحدة

نلاحظ من خلال جدول (7) ان نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit root test) وفق صيغة ديكي فولر- الموسع جاءت كما يأتي:-

- 1- ان السلسلة الزمنية للمتغير التابع (التضخم المستورد) هي غير ساكنه عند المستوى، ونلاحظ سكون السلسلة الزمنية للمتغير التابع (التضخم المستورد) عند الفرق الأول، إذن المتغير التابع (التضخم المستورد) ساكن عند الفرق الأول (1) I.
- 2- ان السلسلة الزمنية للمتغير التوضيحي (صافي الميزان التجاري) هي غير ساكنه عند المستوى، ونلاحظ سكون السلسلة الزمنية للمتغير التوضيحي (صافي الميزان التجاري) عند الفرق الأول، إذن المتغير التوضيحي (صافي الميزان التجاري) ساكن عند الفرق الأول (1) I.
- 3- ان السلسلة الزمنية للمتغير التوضيحي (أسعار الصرف) هي غير ساكنه عند المستوى وغير ساكنه أيضاً عند الفرق الأول، إذن المتغير التوضيحي (أسعار الصرف) غير ساكن عند الفرق الأول (1) I.

جدول (7)

يبين نتائج اختبار جذر الوحدة وفق صيغة ديكي فولر -الموسع

الفرق الأول (1) I			المستوى (0) I			المتغيرات
بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
0.0000	0.0002	0.0001	0.2107	0.6753	0.2958	التضخم المستورد
0.0001	0.0102	0.0016	0.0633	0.1325	0.1632	صافي الميزان التجاري
0.1184	0.0008	0.5276	0.4752	0.6968	0.0070	أسعار الصرف

المصدر / من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4،5،6) وبالاعتماد على برنامج (Eviews9).



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

نلاحظ من خلال جدول (8) ان نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit root test) وفق صيغة فيليبس- بيرون جاءت كما يأتي:-

- 1- ان السلسلة الزمنية للمتغير التابع (التضخم المستورد) هي غير ساكنه عند المستوى، ونلاحظ سكون السلسلة الزمنية للمتغير التابع (التضخم المستورد) عند الفرق الأول، إذن المتغير التابع (التضخم المستورد) ساكن عند الفرق الأول (1) I.
- 2- ان السلسلة الزمنية للمتغير التوضيحي (صافي الميزان التجاري) هي غير ساكنه عند المستوى، ونلاحظ سكون السلسلة الزمنية للمتغير التوضيحي (صافي الميزان التجاري) عند الفرق الأول، إذن المتغير التوضيحي (صافي الميزان التجاري) ساكن عند الفرق الأول (1) I.
- 3- ان السلسلة الزمنية للمتغير التوضيحي (أسعار الصرف) هي غير ساكنه عند المستوى، ونلاحظ سكون السلسلة الزمنية للمتغير التوضيحي (أسعار الصرف) عند الفرق الأول، إذن المتغير التوضيحي (أسعار الصرف) ساكن عند الفرق الأول (1) I.

جدول (8)

بين نتائج اختبار جذر الوحدة وفق صيغة فيليبس - بيرون

الفرق الاول (1) I=			المستوى (0) I=			المتغيرات
بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
0.0000	0.0000	0.0001	0.2600	0.7343	0.3113	التضخم المستورد
0.0000	0.0138	0.0017	0.0591	0.1385	0.1504	صافي الميزان التجاري
0.0000	0.0007	0.0004	0.6106	0.7735	0.2378	أسعار الصرف

المصدر / من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4،5،6) وبالاعتماد على برنامج

(Eviews9).

2- نتائج اختبار السببية

يبين جدول (9) وجود علاقة سببية باتجاه واحد ما بين اسعار الصرف الرسمية والتضخم المستورد، بمعنى آخر ان اسعار الصرف الرسمية تتسبب في التضخم المستورد.



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي
للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

جدول (9)
يبين نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/04/18 Time: 23:39
Sample: 1990 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IM does not Granger Cause EX	24	0.13418	0.8753
EX does not Granger Cause IM		9.28363	0.0015
M does not Granger Cause EX	24	0.53171	0.5961
EX does not Granger Cause M		1.50783	0.2467
X does not Granger Cause EX	24	0.38424	0.6861
EX does not Granger Cause X		0.38187	0.6877
M does not Granger Cause IM	24	1.51374	0.2455
IM does not Granger Cause M		0.74537	0.4879
X does not Granger Cause IM	24	0.74893	0.4863
IM does not Granger Cause X		0.76141	0.4807
X does not Granger Cause M	24	0.43177	0.6556
M does not Granger Cause X		2.44592	0.1134

المصدر / من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4،5،6) وبالاعتماد على برنامج (Eviews9).

3- احتساب مجاميع التغيرات الايجابية والسلبية

أ - احتساب الفرق الأول للمتغيرات الاقتصادية وبيان التأثيرات الايجابية والسلبية للمتغيرات المستقلة
يوضح جدول (10) ما يأتي:-

(IM) : يمثل القيم الحقيقية للتضخم المستورد للمدة (1990-2015).

(BT) : يمثل القيم الحقيقية للفائض أو العجز في الميزان التجاري للمدة (1990-2015).

(EX) : يمثل القيم الحقيقية لأسعار الصرف للمدة (1990-2015).

(DIM) : يمثل قيم الفرق الأول للتضخم المستورد والمحتسب من قبل نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي (NARDL).

(DBT) : يمثل قيم الفرق الأول للفائض أو العجز في الميزان التجاري والمحتسب من قبل نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي (NARDL).

(DEX) : يمثل قيم الفرق الأول لأسعار الصرف والمحتسب من قبل نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي (NARDL).

(POS) : يمثل الفروق الموجبة والسالبة للفائض أو العجز في الميزان التجاري إذ يمثل (1) الفروق الموجبة و (0) الفروق السالبة (في عمود (DBT)).

(POS1) : يمثل الفروق الموجبة والسالبة لأسعار الصرف إذ يمثل (1) الفروق الموجبة و (0) الفروق السالبة (في عمود (DEX)).



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

جدول (10)

يبين القيم الحقيقية والفرق الأول للمتغيرات الاقتصادية والتأثيرات الايجابية والسلبية للمتغيرات المستقلة

	IM	BT	EX	DIM	DBT	DEX	POS	POS1
1990	0.641	151.2	4	NA	NA	NA	NA	NA
1991	0.236	-513.8	10	-0.405000	-665.0000	6	0	1
1992	0.104	-870.6	21	-0.132000	-356.8000	11	0	1
1993	0.038	-1266	74	-0.066000	-395.4000	53	0	1
1994	0.007	-471.8	458	-0.031000	794.2000	384	1	1
1995	0.001	-686	1674	-0.006000	-214.2000	1216	0	1
1996	0.001	-556.8	1170	0.000000	129.2000	-504	1	0
1997	2.403	3245908.6	1471	2.402000	3246465.	301	1	1
1998	2.809	4033962	1620	0.406000	788053.4	149	1	1
1999	1.976	5843430.4	1972	-0.833000	1809468.	352	1	1
2000	1.798	13091190	1930	-0.178000	7247760.	-42	1	0
2001	2.478	1556124.3	2031	0.680000	-11535066	101	0	1
2002	1.552	8769904.1	2085	-0.926000	7213780.	54	1	1
2003	2.533	162991.8	1936	0.981000	-8606912.	-149	0	0
2004	2.363	-4094949	1453	-0.170000	-4257941.	-483	0	0
2005	2.541	-5181765	1472	0.178000	-1086816.	19	0	1
2006	1.714	11865682.8	1475	-0.827000	17047448	3	1	1
2007	1.472	19735286.1	1267	-0.242000	7869603.	-208	1	0
2008	2.596	30778790.1	1203	1.124000	11043504	-64	1	0
2009	1.147	147420	1182	-1.449000	-30631370	-21	0	0
2010	1.179	8648055	1186	0.032000	8500635.	4	1	1
2011	1.389	36214776	1196	0.210000	27566721	10	1	1
2012	1.129	39171536.8	1233	-0.260000	2956761.	37	1	1
2013	0.779	32603575.4	1232	-0.350000	-6567961.	-1	0	0
2014	0.074	32789669	1214	-0.705000	186093.6	-18	1	0
2015	0.414	4374849.6	1247	0.340000	-28414819	33	0	1

المصدر / من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4،5،6) وبالاعتماد على برنامج (Eviews9).

ب - مجاميع التغيرات الايجابية للمتغير المستقل الفائض أو العجز في الميزان التجاري (X1)
يوضح جدول (11) ما يأتي:-

(DBTPOSITIVE): يمثل عمود سلسلة التغيرات الايجابية للفائض أو العجز في الميزان التجاري
(أي التغيرات الايجابية فقط في عمود الفروق (DBT) إما القيم السالبة فيتم وضع الرقم (0).
(BTPOSITIVE): يمثل المجاميع التراكمية للتغيرات الايجابية للفائض أو العجز في الميزان التجاري
(أي ان المجموع التراكمي لكل سنة هو حاصل جمع قيم السنوات التي قبلها مع قيمة تلك السنة).



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي
للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

جدول (11)

يبين القيم الحقيقية والفرق الأول وسلسلة التغيرات الايجابية والمجاميع التراكمية للتغيرات الايجابية للمتغير المستقل
الفائض أو العجز في الميزان التجاري للمدة (1990-2015)

	BT	DBT	DBTPOSITIVE	BTPOSITIVE
1990	151.2	NA	NA	NA
1991	-513.8	-665.0000	0.000000	0.0
1992	-870.6	-356.8000	0.000000	0.0
1993	-1266	-395.4000	0.000000	0.0
1994	-471.8	794.2000	794.2000	794.2
1995	-686	-214.2000	0.000000	794.2
1996	-556.8	129.2000	129.2000	923.4
1997	3245908.6	3246465.	3246465.	3247388.8
1998	4033962	788053.4	788053.4	4035442.2
1999	5843430.4	1809468.	1809468.	5844910.6
2000	13091190	7247760.	7247760.	13092670.2
2001	1556124.3	-11535066	0.000000	13092670.2
2002	8769904.1	7213780.	7213780.	20306450.0
2003	162991.8	-8606912.	0.000000	20306450.0
2004	-4094949	-4257941.	0.000000	20306450.0
2005	-5181765	-1086816.	0.000000	20306450.0
2006	11865682.8	17047448	17047448	37353897.8
2007	19735286.1	7869603.	7869603.	45223501.1
2008	30778790.1	11043504	11043504	56267005.1
2009	147420	-30631370	0.000000	56267005.1
2010	8648055	8500635.	8500635.	64767640.1
2011	36214776	27566721	27566721	92334361.1
2012	39171536.8	2956761.	2956761.	95291121.9
2013	32603575.4	-6567961.	0.000000	95291121.9
2014	32789669	186093.6	186093.6	95477215.5
2015	4374849.6	-28414819	0.000000	95477215.5

المصدر / من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4،5،6) وبالاعتماد على برنامج (Eviews9).

ج - مجاميع التغيرات الايجابية للمتغير المستقل أسعار الصرف (X2)
يوضح جدول (12) ما يأتي:-

(DEXPOSITIVE) : يمثل عمود سلسلة التغيرات الايجابية لأسعار الصرف.
(EXPOSITIVE) : يمثل المجاميع التراكمية للتغيرات الايجابية لأسعار الصرف.



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي
للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

جدول (12)

يبين القيم الحقيقية والفرق الأول وسلسلة التغيرات الايجابية والمجاميع التراكمية للتغيرات الايجابية للمتغير المستقل أسعار الصرف للمدة (1990-2015)

	EX	DEX	DEXPOSITIVE	EXPOSITIVE
1990	4	NA	NA	NA
1991	10	6	6	6
1992	21	11	11	17
1993	74	53	53	70
1994	458	384	384	454
1995	1674	1216	1216	1670
1996	1170	-504	0	1670
1997	1471	301	301	1971
1998	1620	149	149	2120
1999	1972	352	352	2472
2000	1930	-42	0	2472
2001	2031	101	101	2573
2002	2085	54	54	2627
2003	1936	-149	0	2627
2004	1453	-483	0	2627
2005	1472	19	19	2646
2006	1475	3	3	2649
2007	1267	-208	0	2649
2008	1203	-64	0	2649
2009	1182	-21	0	2649
2010	1186	4	4	2653
2011	1196	10	10	2663
2012	1233	37	37	2700
2013	1232	-1	0	2700
2014	1214	-18	0	2700
2015	1247	33	33	2733

المصدر / من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4،5،6) وباعتماد على برنامج (Eviews9).

د- مجاميع التغيرات السلبية للمتغير المستقل الفائض أو العجز في الميزان التجاري (X1) يوضح جدول (13) ما يأتي:-

(DBTNEGATIVE) : يمثل عمود سلسلة التغيرات السلبية للفائض أو العجز في الميزان التجاري (أي التغيرات السلبية فقط في عمود الفروق (DBT) إما القيم الموجبة فيتم وضع الرقم (0).
(BTNEGATIVE) : يمثل المجاميع التراكمية للتغيرات السلبية للفائض أو العجز في الميزان التجاري (أي أن المجموع التراكمي لكل سنة هو حاصل جمع القيم السالبة في عمود (DBTNEGATIVE) للسنوات التي قبلها مع قيمة تلك السنة.



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي
للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

جدول (13)

يبين القيم الحقيقية والفرق الأول وسلسلة التغيرات السلبية والمجاميع التراكمية للتغيرات السلبية للمتغير المستقل الفانض أو العجز في الميزان التجاري للمدة (1990-2015)

	BT	DBT	DBTNEGATIVE	BTNEGATIVE
1990	151.2	NA	NA	NA
1991	-513.8	-665.0000	-665.0	-665.0
1992	-870.6	-356.8000	-356.8	-1021.8
1993	-1266	-395.4000	-395.4	-1417.2
1994	-471.8	794.2000	0.0	-1417.2
1995	-686	-214.2000	-214.2	-1631.4
1996	-556.8	129.2000	0.0	-1631.4
1997	3245908.6	3246465.	0.0	-1631.4
1998	4033962	788053.4	0.0	-1631.4
1999	5843430.4	1809468.	0.0	-1631.4
2000	13091190	7247760.	0.0	-1631.4
2001	1556124.3	-11535066	-11535065.7	-11536697.1
2002	8769904.1	7213780.	0.0	-11536697.1
2003	162991.8	-8606912.	-8606912.3	-20143609.4
2004	-4094949	-4257941.	-4257940.8	-24401550.2
2005	-5181765	-1086816.	-1086816.0	-25488366.2
2006	11865682.8	17047448	0.0	-25488366.2
2007	19735286.1	7869603.	0.0	-25488366.2
2008	30778790.1	11043504	0.0	-25488366.2
2009	147420	-30631370	-30631370.1	-56119736.3
2010	8648055	8500635.	0.0	-56119736.3
2011	36214776	27566721	0.0	-56119736.3
2012	39171536.8	2956761.	0.0	-56119736.3
2013	32603575.4	-6567961.	-6567961.4	-62687697.7
2014	32789669	186093.6	0.0	-62687697.7
2015	4374849.6	-28414819	-28414819.4	-91102517.1

المصدر / من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4،5،6) وبالاعتماد على برنامج (Eviews9).

هـ- مجاميع التغيرات السلبية للمتغير المستقل أسعار الصرف (X2)

يوضح جدول (14) ما يلي:-

(DEXNEGATIVE) : يمثل عمود سلسلة التغيرات السلبية لأسعار الصرف.

(EXNEGATIVE) : يمثل المجاميع التراكمية للتغيرات السلبية لأسعار الصرف.



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي
للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

جدول (14)
يبين القيم الحقيقية والفرق الأول وسلسلة التغيرات السلبية والمجاميع التراكمية للتغيرات السلبية للمتغير
المستقل أسعار الصرف للمدة (1990-2015)

	EX	DEX	DEXNEGATIVE	EXNEGATIVE
1990	4	NA	NA	NA
1991	10	6	0	0
1992	21	11	0	0
1993	74	53	0	0
1994	458	384	0	0
1995	1674	1216	0	0
1996	1170	-504	-504	-504
1997	1471	301	0	-504
1998	1620	149	0	-504
1999	1972	352	0	-504
2000	1930	-42	-42	-546
2001	2031	101	0	-546
2002	2085	54	0	-546
2003	1936	-149	-149	-695
2004	1453	-483	-483	-1178
2005	1472	19	0	-1178
2006	1475	3	0	-1178
2007	1267	-208	-208	-1386
2008	1203	-64	-64	-1450
2009	1182	-21	-21	-1471
2010	1186	4	0	-1471
2011	1196	10	0	-1471
2012	1233	37	0	-1471
2013	1232	-1	-1	-1472
2014	1214	-18	-18	-1490
2015	1247	33	0	-1490

المصدر / من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4،5،6) وبإعتماد على برنامج (Eviews9).

4- تنفيذ أنموذج تصحيح الخطأ غير الخطي

نلاحظ من خلال جدول (15) أن (C) والبالغة قيمتها (0.146773) تمثل الحد الثابت، وان IM (-2) والبالغة قيمتها (-1.704148) فتمثل معامل المتغير التابع (التضخم المستورد) ، وأن (-2) BTPOSITIVE والبالغة قيمتها (-6.07) فتمثل معامل الفائض في الميزان التجاري الايجابي، أما (-) BTNEGATIVE (2) والبالغة قيمتها (-8.16) فتمثل معامل العجز في الميزان التجاري السلبي، وأن (-2) EXPOSITVE والبالغة قيمتها (0.001500) فتمثل معامل رفع أسعار سعر الصرف، إما (-2) EXBEGATIVE والبالغة قيمتها (-0.001312) فتمثل معامل خفض أسعار الصرف هذه القيم للمعاملات تعبر عن الأجل القصير.



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

ومن أجل احتساب معاملات الأجل الطويل فيتم ذلك من خلال قسمة معامل الفانض في الميزان التجاري الايجابي ومعامل العجز في الميزان التجاري السلبي على معامل التضخم المستورد، كذلك هو الحال بالنسبة لمعامل رفع أسعار الصرف الايجابي ومعامل خفض أسعار سعر الصرف السلبي. وبهذا نحصل على معادلة الأجل الطويل للتضخم المستورد

$$\text{Long run BTPOITVE} = -1.704148 / -6.07 = 0.28$$

$$\text{Long run BTNEGATIVE} = -1.704148 / -8.16 = 0.20$$

$$\text{Long run EXPOITVE} = -1.704148 / 0.001500 = -1.13$$

$$\text{Long run EXNEGATIVE} = -1.704148 / -0.01312 = 1.29$$

$$\text{Long run equation IM} = 0.28 \text{ BTPOITVE} + 0.20 \text{ BTNEGATIVE} - 1.13 \text{ EXPOITVE} + 1.29 \text{ EXNEGATIVE}$$

نلاحظ أن قيمة (R2) فقد بلغت (0.88) وهي نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة التوضيحية للمتغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل بالتضخم المستورد، في حين أن المتغيرات الأخرى التي لم يتضمنها النموذج تؤثر بنسبة (0.12)، وتبين قيمة (F) المحسوبة والبالغة (6.37) أنها معنوية وذلك بالاستناد إلى قيمة (F-statistic) prob (0.003) على معنوية النموذج ككل، أما ما يتعلق بقيمة (D.W) والبالغة (1.9) وهي في منطقة القبول ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي.

بعد ان تم التأكد من اجتياز النموذج للاختبارات الإحصائية والقياسية نحاول تفسير النموذج اقتصادياً ومدى مطابقته للمنطق والنظرية الاقتصادية، نلاحظ من خلال المعادلة أعلاه ان زيادة الفانض في الميزان التجاري إي (زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات) بمقدار وحدة واحده فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة التضخم المستورد بمقدار (0.28) نقطة، وهذا بسبب أن اغلب الصادرات العراقية هي (نפט خام) وبالتالي زيادة الإيرادات العامة خصوصاً في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للنפט الخام في الفترة السابقة مما يعني زيادة النفقات العامة وهنا يجب أن نبين أن 70% من النفقات العامة هي نفقات تشغيلية (رواتب وأجور) وكل زيادة في الدخل تقابلها زيادة في الاستهلاك ومع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي على تلبية الطلب المحلي فإن هذا يؤدي إلى زيادة الاستيرادات ومن ثم زيادة في التضخم المحلي وهنا ساهمت الصادرات بزيادة التضخم المستورد بصورة غير مباشرة. إما إذا ارتفع العجز في الميزان التجاري إي (زيادة الواردات) بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة التضخم المستورد بمقدار (0.20) نقطة. ونلاحظ ان استجابة التضخم المستورد للمتغيرات الايجابية الحاصلة في الميزان التجاري (زيادة الفانض) بمعنى آخر زيادة الصادرات هي أكثر من استجابة التضخم المستورد للمتغيرات السلبية الحاصلة في الميزان التجاري (زيادة العجز) بمعنى آخر زيادة الواردات وذلك كون معاملها اكبر. وهذا يعزي إلى دور السياسة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي بالسيطرة على معدل التضخم في العراق عن طريق نافذة البيع الواحدة، إما فيما يخص زيادة الصادرات فهذا بسبب عدم وضوح أو تناغم السياسة المالية مع السياسة النقدية إذ تتبع السياسة المالية سياسة توسعية (زيادة الإنفاق) في ظل إتباع السياسة النقدية سياسة انكماشية.

إما فيما يخص التغيرات الايجابية إي عند ارتفاع أسعار الصرف (تخفيض قيمة العملة) فإن ارتفاع أو زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى خفض التضخم المستورد بمقدار (-1.13) نقطة وهذا بسبب زيادة الصادرات نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة للأجانب وبالمقابل ارتفاع اسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة وهذا من شأنه تحويل الطلب على السلع المنتجة محلياً بدلاً من المستوردة، أو تشجيع الصناعات البديلة للواردات، فضلاً عن الحصار الاقتصادي (العقوبات الاقتصادية) الذي فرض على الاقتصاد العراقي في بداية التسعينيات من القرن الماضي إذ شهدت تلك المدة زيادة كبيرة في اسعار الصرف (أي تدهور كبير لقيمة العملة المحلية)، فضلاً عن ذلك انخفاض الاستيرادات بسبب الحصار الاقتصادي مما أدى إلى ارتفاع قيم السلع المستوردة وتم الاستغناء عنها بالسلع المحلية وهذا ساهم في تخفيض التضخم المستورد.

إما في حالة التغيرات السلبية في أسعار الصرف إي عند انخفاض سعر الصرف (تحسين قيمة العملة) فإن انخفاض سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة التضخم المستورد بمقدار (1.29) نقطة وهذا بسبب انخفاض الصادرات نتيجة ارتفاع أسعارها بالنسبة للأجانب وبالمقابل انخفاض اسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة وهذا من شأنه تحويل الطلب على السلع المستوردة بدلاً من السلع المنتجة محلياً، وهذا ما حصل بعد تغيير النظام في عام 2003 بسبب زيادة الرواتب والانفتاح غير المنضبط على العالم



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

الخارجي إذ تم إغراق السوق العراقية بالسلع المستوردة مما ساهم بزيادة كبيرة في التضخم المستورد. لكن علاقة سعر الصرف بزيادة أو تخفيض التضخم المستورد مرتبطة بأمرين:- الأول قدرة ومرونة الجهاز الإنتاجي المحلي على سد الحاجة المحلية إذ أن تخفيض قيمة العملة بدون وجود جهاز إنتاجي قادر على سد الحاجة المحلية وتلبية الطلب الخارجي المشتق من تخفيض قيمة العملة سوف يشكل عبأً بزيادة العجز في الميزان التجاري (زيادة قيمة الواردات) ليس بسبب زيادة الطلب على السلع المستوردة بل بسبب ارتفاع قيمة الواردات نتيجة تخفيض قيمة العملة وهذا يعني زيادة التضخم المحلي بشكل عام والتضخم المستورد بشكل خاص، والأمر الثاني المرونة السعرية للصادرات والواردات، بمعنى آخر مدى استجابة الطلب على الصادرات والواردات مع تغير الأسعار الناتجة عن تخفيض قيمة العملة. ولسوء الحظ في العراق لم يتحقق الشرطان أعلاه بسبب ضعف أو انعدام مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب الظروف القاسية من حروب وحصار تعرض لها الاقتصاد العراقي وما تبعه من تدمير للطاقت الإنتاجية والمصانع وتوقف استيراد المواد الأولية وتدهور القطاع الزراعي والصناعي ولذلك لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد وبشكل كبير على السوق الخارجية من أجل سد أغلب الطلب المحلي.

جدول (15)

يبين نتائج تنفيذ أنموذج تصحيح الخطأ غير الخطي

Dependent Variable: D(IM)
Method: Stepwise Regression
Date: 12/25/17 Time: 23:41
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments
Number of always included regressors: 6
Number of search regressors: 14
Selection method: Uni-directional
Stopping criterion: p-value = 0.1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	0.146773	0.255700	0.574005	0.5786
IM(-2)	-1.704148	0.267700	-6.365892	0.0001
BTPOSITIVE(-2)	-6.07E-08	2.08E-08	-2.921451	0.0153
BTNEGATIVE(-2)	-8.16E-09	2.38E-08	-0.342288	0.7392
EXPOSITIVE(-2)	0.001500	0.000233	6.429457	0.0001
EXNEGATIVE(-2)	-0.001312	0.000935	-1.404163	0.1906
DIM(-1)	-1.239528	0.196001	-6.324102	0.0001
DBTPOSITIVE(-2)	4.21E-08	1.87E-08	2.255388	0.0477
DBTPOSITIVE	-7.18E-08	3.23E-08	-2.225811	0.0502
DBTPOSITIVE(-1)	-3.25E-08	2.27E-08	-1.429533	0.1833
DEXPOSITIVE(-1)	-0.000494	0.000377	-1.312387	0.2187
DBTNEGATIVE	2.25E-08	1.45E-08	1.546751	0.1530
DBTNEGATIVE(-2)	-4.50E-08	2.50E-08	-1.802623	0.1016
R-squared	0.884328	Mean dependent var		0.013478
Adjusted R-squared	0.745521	S.D. dependent var		0.796507
S.E. of regression	0.401805	Akaike info criterion		1.311827
Sum squared resid	1.614475	Schwarz criterion		1.953628
Log likelihood	-2.086015	Hannan-Quinn criter.		1.473239
F-statistic	6.370932	Durbin-Watson stat		1.964091
Prob(F-statistic)	0.003154			

المصدر / من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4،5،6) وبالاعتماد على برنامج (Eviews9).



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي
للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

5- اختبار التكامل المشترك غير الخطي
نلاحظ من خلال جدول (16) ان قيمة (probability) لاختبار (F-statistic) والبالغة (0.0004)،
وعالية نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك غير خطي ونقبل الفرضية البديلة التي
تنص على وجود تكامل مشترك غير خطي.
القرار : وجود تكامل مشترك.

جدول (16)
يبين نتائج اختبار التكامل المشترك غير الخطي

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	12.96734	(5, 10)	0.0004
Chi-square	64.83669	5	0.0000

Null Hypothesis: C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=C(6)= 0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(2)	-1.704148	0.267700
C(3)	-6.07E-08	2.08E-08
C(4)	-8.16E-09	2.38E-08
C(5)	0.001500	0.000233
C(6)	-0.001312	0.000935

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر / من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4،5،6) وبالاعتماد على برنامج (Eviews9).

6- اختبار عدم التماثل
نلاحظ من خلال جدول (17) ان قيمة (probability) لاختبار (F-statistic) والبالغة (0.0000)،
وعالية نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود عدم تماثل ونقبل الفرضية البديلة التي
تنص على وجود عدم تماثل.
القرار : هناك عدم تماثل.



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي
للمدة [1990-2015] باستخدام أنموذج NARDL

جدول (17)
يبين نتائج اختبار عدم التماثل

Wald Test:

Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	64.06208	(3, 10)	0.0000
Chi-square	192.1862	3	0.0000

Null Hypothesis: $-C(3)/C(2)=-C(4)/C(2)=-C(5)/C(2)=-C(6)/C(2)$

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
$-C(3)/C(2) + C(6)/C(2)$	0.000770	0.000472
$-C(4)/C(2) + C(6)/C(2)$	0.000770	0.000472
$-C(5)/C(2) + C(6)/C(2)$	0.001650	0.000398

Delta method computed using analytic derivatives.

المصدر / من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4،5،6) وبالاعتماد على برنامج (Eviews9).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات

- 1- لا تزال الريعية تسيطر على مجمل الاقتصاد العراقي وهذا يبدو واضحاً من خلال هيمنة الصادرات النفطية على مجمل الصادرات العراقية واستيراد اغلب السلع والخدمات من الخارج بغية سد الحاجة المحلية.
- 2- بالرغم من الانفتاح الكبير الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) وزيادة الاستيرادات بشكل ملحوظ إلا أن التضخم المستورد لم يشهد ارتفاع بمستوى يضاهاى زيادة الاستيرادات وهذا يعود إلى إتباع السياسة النقدية سعر صرف مدار من خلال نافذة العملة الواحدة الذي اسهم في استيعاب الضغوط التضخمية المستوردة بالمقابل أدت هذه السياسة إلى إضعاف الصناعة المحلية بسبب عدم مقدرة هذه الصناعات من منافسة المنتج المستورد لانخفاض أسعارها نتيجة تثبيت سعر الصرف.
- 3- تمارس التجارة الخارجية دوراً ايجابياً من خلال تصريف الصادرات (النفط الخام) إلى العالم الخارجي واستيراد السلع والخدمات لسد الحاجة المحلية من السلع والخدمات، اما الدور السلبي فهو زيادة الاعتماد على العالم الخارجي، فضلاً عن زيادة التبعية الاقتصادية وهذا من شأنه يزيد من تأثير الاقتصاد المحلي بالأحداث التي تحصل بهذه الدول.
- 4- على الرغم من تعدد السبل والسياسات التي من شأنها الحد من آثار التضخم المستورد إلا أن الواقع يشير إلى اعتماد الاقتصاد العراقي على سياسة واحدة الا وهي سعر الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية وهذا على حساب السياسات والإجراءات الأخرى.



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

- 5- أن نظام سعر الصرف المدار هو أقل الأنظمة تأثراً بالتضخم المستورد وهذا يبدو واضحاً من خلال نسبة مساهمة التضخم المستورد بمعدل التضخم المحلي على الرغم من الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي على العالم الخارجي.
 - 6- ان مؤشرات التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي خلال مدة البحث مرت بثلاث مراحل:
المرحلة الأولى (1991-1996) تدهور وضع التجارة الخارجية.
المرحلة الثانية (1997-2003) تحسن نسبي في وضع التجارة الخارجية.
المرحلة الثالثة (2004-2015) تحسن نسبي ظاهري في وضع التجارة الخارجية.
 - 7- شهد معدل التضخم في العراق ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (1990-1995) وبالمقابل انخفض التضخم المستورد في نفس المدة وهذا يعود إلى فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، اما في عام (1996-2004) فقد سجلت معدلات التضخم المحلي والتضخم المستورد ارتفاعاً وانخفاضاً وهذا يعود إلى تطبيق مذكرة التفاهم والتي نصت على النفط مقابل الغذاء والدواء، اما المدة (2005-2015) فقد شهدت معدلات التضخم المحلي والتضخم المستورد نوعاً من الاستقرار وذلك بسبب استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم كهدف للسياسة النقدية، فضلاً عن ذلك إتباع نهج سعر الصرف المدار الذي ساهم في خفض معدلات التضخم بشكل عام والتضخم المستورد بشكل خاص كون ان هذا النظام يسهم في التقليل من تأثير التغيرات الخارجية على الاقتصاد المحلي.
 - 8- بينت نتائج الأنموذج القياسي ان زيادة العجز في الميزان التجاري إي (زيادة الواردات) بمقدار وحدة واحده فأن ذلك يؤدي إلى زيادة التضخم المستورد بمقدار (0.20) نقطة، إما إذا انخفض العجز في الميزان التجاري إي (زيادة الصادرات) بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك يعني زيادة التضخم المستورد بمقدار (0.28) نقطة، فضلاً عن ذلك ان استجابة التضخم المستورد للتغيرات الايجابية الحاصلة في العجز في الميزان التجاري هي أكثر من استجابة التضخم المستورد للتغيرات السلبية الحاصلة في الفائض في الميزان التجاري وذلك كون معاملها أكبر. اما فيما يخص التغيرات الايجابية إي عند ارتفاع أسعار الصرف (تخفيض قيمة العملة) فأن ارتفاع أو زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى خفض التضخم المستورد بمقدار (1.13-) نقطة، إما في حالة التغيرات السلبية في أسعار الصرف إي عند انخفاض سعر الصرف (تحسين قيمة العملة) فأن انخفاض سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم المستورد بمقدار (1.29) نقطة، فضلاً عن ذلك ان استجابة التضخم المستورد للتغيرات السلبية الحاصلة في أسعار الصرف هي أكثر من استجابة التضخم المستورد للتغيرات الايجابية الحاصلة في أسعار الصرف وذلك كون معاملها أكبر.
 - 9- بينت نتائج الأنموذج القياسي وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع (التضخم المستورد) والمتغيران المستقلان (الفائض أو العجز في الميزان التجاري، وسعر الصرف)، بمعنى آخر وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل ما بين المتغيرات وهذا مطابق لفرضية البحث والتي تنص على أن نظم اسعار الصرف الثابتة هي الأقل نقلاً للتضخم المستورد عبر الدول.
- ثانياً:- التوصيات
- 1- بالرغم من الإمكانية النظرية من استخدام سياسية سعر الصرف للحد أو إزالة تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي، لا بد من إيجاد سياسات أخرى تقلل من حدة التضخم المستورد بما ينسجم مع السياسات الأخرى التي تحتل أهمية أكبر في نطاق السياسات الاقتصادية، فعملية تخفيض سعر الصرف قد لا تخدم الاقتصاد المحلي، ذلك بسبب أن الصادرات والواردات تتأثر بعوامل أخرى يكون أثرها أكبر من أثر سعر الصرف مثل التكنولوجيا والجودة... الخ.
 - 2- استخدام أنظمة اسعار صرف متعددة من أجل دعم بعض السلع والخدمات الضرورية أو التي لا يستطيع الاقتصاد العراقي توفيرها بالوقت الحالي، بالمقابل استخدام هذا نظام سعر الصرف لمنع دخول بعض السلع والخدمات التي تكون متوفرة محلياً أو فيها إضرار على المجتمع.
 - 3- ضرورة ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والحد من الإنفاق البذخي من أجل تخفيض قيمة وكميات الواردات من السلع الغذائية.



قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة [1990-2015] باستخدام نموذج NARDL

- 4- العمل على سد الطلب المحلي من السلع والخدمات من خلال تشجيع الصناعة الوطنية ودعمها، وذلك من خلال التركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية مثل صناعة الاسمنت، وتعليب التمور، والسجاد... الخ.
- 5- تنويع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي وتشجيع سياسة إحلال الواردات من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج التي من شأنها تؤدي إلى زيادة جودة المنتج وتقليل الكلفة الإنتاجية مما يوفر لها فرصة المنافسة مع السلع المستوردة.
- 6- ضبط الواردات من خلال حصر الواردات بالحاجة التنموية وتفعيل نظام المستندات الاستيرادية، والعمل على تفعيل التعريفات الجمركية لحماية الصناعات الناشئة والاستفادة من الإيرادات لدعم الموازنة الحكومية.
- 7- دعم الصناعات أو المشاريع الصغيرة التي لها القدرة على استغلال الموارد المتاحة محلياً والاستغناء قدر الإمكان عن السلع المستوردة.
- 8- إنشاء صندوق سيادي (صندوق النفط) من أجل امتصاص فوائض عائدات النفط الخام خصوصاً في فترات ارتفاع اسعار النفط الخام والحد من التضخم المستورد الناشئ عن طريق القناة غير المباشرة للدخول.

المصادر:-

أولاً:- المصادر باللغة العربية

1- الكتب

1- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005.

2- الرسائل والاطاريح

1- آل طعمة، حيدر حسين أحمد محمد، (2011)، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري (دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

3- البحوث والدراسات

1- القدير، خالد بن حمد بن عبد الله، (2005)، اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود.

4- التقارير والنشرات السنوية

- 1- البنك المركزي العراقي - مديرية الإحصاء والأبحاث - النشرة السنوية.
- 2- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية للمدة (1990-2015).
- 3- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - قسم الأرقام القياسية - تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والجملة.
- 4- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية - الحسابات الموحدة للدولة للمدة (1990-2015).

5-1 المواقع الالكترونية

- 1- Data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG .2017/7/21 ،
- 2- https://www.researchgate.net/publication/228275564_Modelin_Asymmetric_Cointegration_and_Dynamic_Multipliers_in_a_Nonlinear_ARDL_Framework ، .2017/27

ثانياً:- المصادر باللغة الانكليزية

1-2 Researches, Studies.

- 1- Ghosh, Atish.R, (1996), Does the Exchange Rates Regime Matter for Inflation and Growth? IMF.
- 2- Hufner and others, Felix P, (2002), Exchange Rate Pass Through the Cosumer Prices, a European Perspective- Center of European Economic Research.



**measure the relationship between imported inflation and foreign trade in the
Iraqi economy for long 1990-2015 using model nardl**

Abstract

The study aims to discuss the relation between imported inflation and international trade of Iraqi economy for the period (1990-2015) by using annual data. To achieve the study aim, statistical and Econometrics methods are used through NARDL model to explain non-linear relation because it's a model assigned to measure non-linear relations and as we know most economic relations are non-linear, beside explaining positive and negative effects of imported inflation, and to reach the research aim deductive approach was adopted through using descriptive method to describe and determine phenomenon. Beside the inductive approach by g statistical and standard tools to get the standard model explains the relation between international trade and imported inflation in Iraqi economy in Iraq for the period (1990-2015). The most important conclusion was that the governed exchange price system is the less one that affected by imported inflation and it seems obvious through contribution ratio of imported inflation in local inflation rate despite of the big depending of Iraqi economy on world. The most imported recommendation is using multiple exchange prices systems to support necessary goods and services or those can't be provided by Iraqi economy at this time, conversely this system is been used to prevent some goods and services that are exist locally or harms society.

Key words/ Imported Inflation, Exchange Prices, Exports, Imports.